



ورقة تقدير موقف

حول التعديلات المزمع إجرائها على قانون الضمان الاجتماعي

حزيران 2021

FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

Phoenix
الفينيقا
للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

المركز العمالي الأردني
Jordan Labor Watch

ورقة تقدير موقف

مقدمة من

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية

الى الاجتماع التشاوري

حول التعديلات المزمع إجرائها على قانون الضمان الاجتماعي

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية



مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يعمل المركز على بناء نموذج تنموي قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بالتركيز على اصلاح سياسات العمل وفق هذه المبادئ، إزالة القيود عن حرية التنظيم النقابي، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير قواعد بيانات للفاعلين في العملية التنموية الشاملة والمستدامة، من خلال اعداد الدراسات والتقارير والأوراق البحثية والمؤتمرات والمدافعة وتطوير قدرات الفاعلين في العملية التنموية.

مؤسسة فريدريش إيبيرت (FES)



مؤسسة ألمانية غير ربحية، تقوم على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، تأسست في عام 1925 وافتتحت مكتبها في عمان سنة 1986، وتهدف لدعم الفعاليات السياسية والمنظمات غير الحكومية في مساعيها للاصلاح وللمشاركة الفعالة في الحياة السياسية على جميع مستوياتها ومساعدة صانعي القرار الاقتصادي والاجتماعي للتغلب على تحديات العولمة وإيجاد الحلول المؤدية إلى العدالة الاجتماعية والاستقرار. كما تهدف الى مساعدة المؤسسات النسائية في جهودها من أجل تحسين مستوى مشاركة المرأة ومساواة النوع الاجتماعي في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

المرصد العمالي الأردني



برنامج مشترك بين مركز الفينيق ومؤسسة فريدريش إيبيرت - الأردن ، يعمل المرصد على رصد واقع وأفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الأطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يسهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن ويتابع الأنشطة النقابية المختلفة ساعياً لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها. تنويه: إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدريش إيبيرت غير مسؤولين عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير.

تنويه: إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدريش إيبيرت غير مسؤولين عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير

تتجه النية لدى إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لإجراء تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي ورفعها للحكومة باتجاه رفع سن التقاعد المبكر أو إلغائه، إلى جانب إعادة النظر بالحسبة التقاعدية باتجاه زيادة عدد الرواتب الشهرية التي يتم حساب الراتب التقاعدي بموجبها.

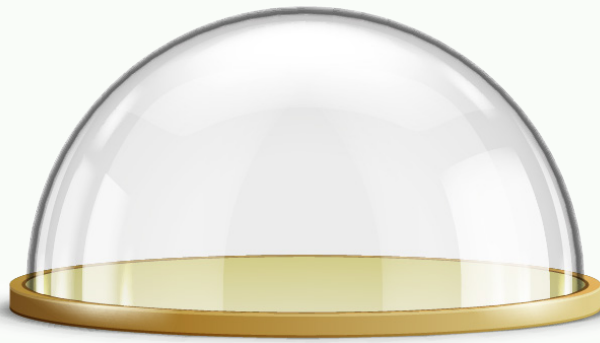
وقد جرت خلال السنوات القليلة الماضية تعديلات عديدة على نصوص قانون الضمان الاجتماعي، جُلها اتجهت إلى زيادة سن التقاعد المبكر والحسبة التقاعدية، حتى وصلت إلى 55 عاما للذكور بشرط توفر 252 اشتراكا فعلياً، و52 سنة للإناث بشرط توفر 228 اشتراكاً فعلياً. إلى جانب احتساب الراتب التقاعدي وفق آخر 60 راتب استلمها العامل أو العاملة.

ان زيادة سن التقاعد المبكر وزيادة عدد الاشتراكات التي يحسب بموجبها الراتب التقاعدي، باتجاه تخفيف الضغوط على صندوق الضمان الاجتماعي، بسبب التوسع الملموس في استخدامه من قبل مشتركين ومشاركات الضمان الاجتماعي؛ يهدد ملاءة صندوق الضمان الاجتماعي واستدامته.

إلا أننا، وفي الوقت ذاته نرى أن إجراء تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي بهذه الاتجاهات، فإن ذلك يتطلب إجراء تغييرات واصلاحات على مجموعة من السياسات العامة الأخرى للحيلولة دون التوسع في استخدام التقاعد المبكر بالشكل الذي نشهده حالياً، ويتطلب كذلك توفير حمايات اجتماعية للعاملين والمتقاعدين وكبار السن تؤمن لهم ولأسرهم حياة كريمة.

كذلك، تتطلب عملية إجراء مقارنات مع معايير التقاعد المبكر والحسبة التقاعدية مع دول أخرى، الأخذ بعين الاعتبار مجمل منظومة الحماية الاجتماعية المطبقة في هذه الدول، وليس فقط المقارنات المباشرة بهذين المعيارين، لأن منظومات الحماية متكاملة وشاملة لديهم.

وعليه فإننا نطالب إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والحكومة والبرلمان بعدم إجراء أي تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي باتجاه زيادة سن التقاعد المبكر وزيادة عدد الاشتراكات الفعلية الداخلة في حسبة الراتب التقاعدي، إلى حين إجراء تعديلات على سياسات حماية أخرى **أهمها:**



1. إعادة النظر بسياسات الأجور باتجاه رفعها، إذ أن أحد أهم الأسباب التي تدفع العاملين والعاملات الى استخدام مسار التقاعد المبكر، انخفاض مستويات اجورهم، فيضطرون للتقاعد والدخول مرة أخرى الى سوق العمل للحصول على أجر إضافي لتمكينهم من تغطية الحاجات الملحة والمتنامية لأسرهم، إذ تشير بيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2019 أن 64 بالمئة من مشتركي الضمان الاجتماعي يحصلون على أجور تبلغ 500 دينار شهرياً فأقل، وهذا يعني انهم يعيشون تحت خط الفقر، الأمر الذي يفسر هذا التوسع في الاقبال على التقاعد المبكر.

2. إعادة النظر بنصوص قانون العمل الأردني وخاصة المادة 31 والتي تسمح بالتوسع في الاستغناء عن العاملين والعاملات عندما ترغب مؤسسات القطاع الخاص بإجراءات إعادة هيكلة - لم تحدد ملامحها - وقد استخدمت هذه المادة للاستغناء عن آلاف العاملين والعاملات في سن متأخرة من مسارههم المهني وقبل وصولهم الى سن التقاعد الوجوبي، لم يستطيعوا بعدها الدخول مرة أخرى الى سوق العمل النظامي، لذلك اضطروا لاستخدام خيار التقاعد المبكر ليتمكنوا من توفير الحياة الكريمة لأسرهم.

3. إعادة النظر بنظام الخدمة المدنية باتجاه وضع قيود على صلاحيات الإدارة الحكومية للاستغناء عن موظفي القطاع العام قبل وصولهم الى سن التقاعد الوجوبي، وهذا دفع الاف العاملين والعاملات لاستخدام حقهم في التقاعد المبكر.

4. اجراء تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي لتغيير تأمين التعطل عن العمل ليصبح تأمين البطالة، لكي يتمكن العاملين والعاملات الذين يتم الاستغناء عنهم قبل سن التقاعد الوجوبي من الحصول على دخول نقدية يستطيعون من خلالها العيش بكرامة.

5. توفير حمايات اجتماعية للمتقاعدين وكبار السن توفر لهم حياة كريمة، وتخفف من اعتمادهم على الراتب التقاعدي، قبل إعادة النظر بعدد الرواتب التي تدخل في حسبة الراتب التقاعدي.



6. لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وملاءمة واستدامة صندوق الضمان الاجتماعي، على المؤسسة أن تقوم بإجراءات ملموسة لتوسعة الشمول لتمكين أكبر قدر ممكن من العاملين والعاملات غير المشمولين بالضمان الاجتماعي من شمولهم بحماياته، حيث أن ما يقارب 48 بالمئة من القوى العاملة في الأردن غير مشمولين بالضمان الاجتماعي.

7. تعزيز انفاذ قانون الضمان الاجتماعي، باتجاه وضع حد للتهرب التأميني متعدد الأوجه، ما سيعزز منظومة الحماية الاجتماعية ويرفد صندوق الضمان الاجتماعي بالمزيد من الإيرادات.

استنادا الى ذلك، نطالب إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والحكومة بعدم اجراء اية تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي باتجاه زيادة سن التقاعد المبكر وعدد الرواتب الداخلة في الحسبة التقاعدية قبل الأخذ بعين الاعتبار تعديل السياسات العامة المرتبطة بها والمذكورة أعلاه.





للداسات الاقتصادية والمعلوهاتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

للمزيد من المعلومات

شارع الملكة رانيا العبدالله - عمارة العمري - رقم 12 - الطابق الرابع

عمان - الأردن

فاكس: 0096265164492

هاتف: 009625164491

المركز العمالي الأردني
Jordan Labor Watch



www.labor-watch.net



@LaborWatchJo



@laborwatch_Jo



www.phenixcenter.net



@phenixcenter



@phenixcenter